

## شرح مختصر الروضة للطوفى | الدرس الرابع | فضيلة الشيخ د.

### مصطفى مخدوم

مصطفى مخدوم

بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف على آله وصحبه أجمعين قال العلامة سليمان الطوفى في الواجب وفيه مسائل واجب ينقسم معين فاعتقاً كاعتاق هذا العبد والتکفیر بهذه الخصلة - [00:00:00](#)

والى مبهم في اقسام محصورة احدى خصال الكفار قال بعض المعتزلة الجميع واجب وهو لفظي بعضهم ما يفعل ما يفعل بعضهم واحد ويقوم غيره مقامه ويقوم غيره مقامه - [00:00:38](#)

القطع طيب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله على من تعلم علما يقربه الى مولاه اما بعد لما بين مؤلف رحمة الله انواع الاحكام التكليفية - [00:01:02](#)

واقسامها وبدأ بالنوع الاول وهو الواجب وبين حده وحقيقة شرع في هذا الموطن يتكلم عن الاحكام والمسائل المتعلقة بالواجب وهو النوع الاول من انواع الاحكام التكليفية وذكر في هذا الموضوع - [00:01:23](#)

جملة من المسائل المسألة الاولى هي مسألة الواجب المخير مسألة الواجب المخير وهو نوع من انواع الواجبات ذكر المؤلف رحمة الله ان الواجب ينقسم باعتبار التعبيين وعدمه الى قسمين الى واجب معين - [00:01:52](#)

وواجب مخير والواجب المعين كما مثل له كاعتاق هذا العبد والتکفیر بهذه الخصلة فهذا يسمى واجبا معينا وهو الواجب الذي حدد الشرع بدون تخمير بينه وبين غيره كما لو نذر الانسان ان يعتقد هذا العبد - [00:02:20](#)

لو نذر وقال لله علي ان اعتق فلانا فهذا واجب معين انه عين العبد وهكذا لو قال مثلا لاتصدقن بالدار الفلانية او المزرعة الفلانية فهذا ايضا واجب معين وحكمه واضح - [00:02:52](#)

وهو وجوب الالتزام بهذا المعين ولا ينوب غيره عنه الا بدليل فإذا عين الشرع بصلة معينة او جبها فانه يلزم المكلف الاتيان بهذه الخصلة ولا يقوم غيرها مقامه كما قال مثلا في كفارة اليمين - [00:03:24](#)

فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام فهذا الجزء من كفارة اليمين والجزء الاخير هذا يعتبر واجبا معينا يعني من لم ليستطع التکفیر بالخصال الثلاثة الاولى فانه يتبع عليه ذلك - [00:03:57](#)

ان يصوم ثلاثة ايام فهذا واجب معين وهكذا الصلوات الخمسة هي واجبات معينة لكن هناك نوع من الواجبات هو الذي يسمى بالواجب المخير ووصفه المؤلف بأنه مبهم في اقسام محصورة - [00:04:20](#)

مبهم ولكن ضمن اقسام معينة ومحصورة كما في كفارة اليمين مثلا فکفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فهذا يسمى واجبا مخيرا لأن الله سبحانه وتعالى لم يعين خصلة معينة - [00:04:49](#)

يلزم المكلف بعيتها ولكنه اوجب عليه هذه الخصال المذكورة وترك الاختيار للمكلف من باب التوسيعة عليه فهذا يسمى بالواجب المخير وجمهور العلماء قالوا هذا النوع من الواجب موجود في الشريعة - [00:05:20](#)

ويسمى واجبا مخيرا وهو اوجب باعتبار اصل الفعل ومخير باعتبار انواعه ولا تناقض بينهما قال المؤلف وقال بعض المعتزلة الجميع واجب جاء بعض المعتزلة وخالفوا وقالوا ليس هناك واجب مخير - [00:05:48](#)

لأنهم رأوا تناقضاً بين الوجوب والتخمير فالوجوب لا تخير فيه وتخمير ينافي الوجوب قالوا كيف يصح أن نقول واجب مخير وإذا

كان واجباً انتهى التخيير وإذا كان مخيراً انتفى الوجوب - 00:06:15  
والجواب عن هذا كما هو واضح أن متعلق الوجوب غير متعلق التخيير فهو واجب من حيث اصل الفعل. يعني لا بد من الكفارة ولكنه مخير باعتبار الانواع فإذا متعلق الوجوب غير متعلق - 00:06:39

التخيير فلا تناقض بينهما فيصح أن نقول هو واجب مخير مؤلف رحمة الله يقول وهو لفظي يعني هذا النزاع والخلاف من المعتزلة وخلاف لفظي لا ثمرة له لماذا قالوا لأن - 00:07:03

المكلف اذا ترك الجميع فهو اثم عند الجميع ويُعاقب على ترك خصلة واحدة وليس على ترك الخصال كلها و اذا فعل الجميع فانه يثاب على خصلة واحدة وليس على الجميع لانه هو الواجب الذي اوجبه الشرع وتبرأ الذمة بخصلة واحدة عند الجميع - 00:07:27  
ما دام اتفقوا على هذه المعانى فلا اشكال بعد ذلك ان يسمى واجباً مخيراً او او لا يسمى بذلك فالخلاف انما هو في اللفظ كما يقول المؤلف رحمة الله والسبب في ذلك هو ظنهم - 00:08:01

بان هذه التسمية تتضمن تناقضات بين الوجوب والتخيير وعرفنا انه لا تناقض بينهما لأن متعلق الوجوب شيء ومتعلق التخيير شيء آخر قال وبعضهم ما يفعل يعني بعض المعتزلة قالوا الواجب هو ما يفعله المكلف - 00:08:19  
يعني ما قالوا واجب مخير قالوا هو واجب معين ما هو هذا المعين؟ قالوا المعين هو ما يفعله المكلف طبعاً هذا لا ينافي التخيير لأن ما يفعله المكلف ليس محدداً - 00:08:47

ولكنهم فروا من لفظ التخيير لأنهم يرون ان التخيير ينافق الوجوب وبعضهم واحد معين ويقوم غيره مقامه يعني بعض المعتزلة قالوا بان الواجب واحد معين ما هو المعين من اين جاء التعين وليس في النص - 00:09:10  
تعين الكفارة قال فاطعام عشرة مساكين او كسوة او تحرير الوقت فدية من صيام او صدقة او نسك ما في تعين قالوا هو معين في علم الله سبحانه يعني الله تعالى يعلم - 00:09:41

ما يفعله العبد الذي وجبت عليه الكفارة وهو معين بهذا الاعتبار طيب ان كان معيناً فهل يلزم من ذلك ان المكلف لو فعل غيره فانه لا يصح لانه معين قالوا لا التعين انما هو - 00:10:01

في علم الله سبحانه وتعالى. اما المكلف فغير معين بالنسبة له وسيجيب المؤلف عن هذا نعم الله اليكم قال رحمة الله لنا القطع بجواز قول السيد لعبدة هذا الثوب وابني هذا الحائط - 00:10:34

لا اوجبهما عليك جميماً ولا واحد معيناً بل انت باليهما شئت ولأن النص ورد في خصال الكفارة بلفظ او وهي للتخيير والابهام شرع المؤلف رحمة الله في ذكر الأدلة فبدأ بادلة الجمهور - 00:10:55

فقال بان وجود الواجب المخير جائز من حيث العقل ولهذا اتفق العقلاة جميماً ان السيد لو قال لعبدة افعل كذا او كذا لا اوجبهما عليك واكتفي بواحد منها ان هذا صحيح ولا مو صحيح - 00:11:18

هذا صحيح لا تناقض فيه ومستقيم لغة وشرعاً وعرفاً وعقولاً ليس هناك ما ينافقه في الشرع وما دام كذلك فهو جائز الدليل الثاني هو النص نصوص الشرعية التي جاءت بخصال الكفارة وفي غيرها - 00:11:40

بالتحvier بين خصال متعددة ولم يعين خصلة واحدة وجاء بصيغة او وصيغة او في لغة العرب تفيد التخيير فدية من صيام او صدقة او نسك يعني المحرم اذا مر الى حلق رأسه - 00:12:03

فيتحقق وتجب عليه هذه الثالثة الفدية وفدية من صيام او صدقة او نسك هل الواجب واحد معين او هو مخير بينها؟ هو مخير بينها وهذا كما عرفنا من باب التوسعة - 00:12:25

والرحمة من الله سبحانه وتعالى لعباده فإذا العقل والنقل يدلان على جواز وجود الواجب المخير نعم قالوا فإن بالإضافة إلى مصلحة المكلف وجبت الاختصار والا اختصار بعضها بذلك فيجب قالوا اشاره الى - 00:12:45

اه قوله الاول من المعتزلة وهو بانه ليس هناك واجب مخير وإنما الواجب الجميع لماذا قالوا الى ان هذه الخصال اما ان تكون مستوية في تحقيق مصلحة المكلف واما ان تكون متفاوتة - 00:13:13

فإذا كانت متساوية في تحقيق مصلحة المكلف الجميع واجب وتخصيص بعضها دون بعض هذا تحكم يعني ترجيح بلا مرجح وأما اذا كانت احدى هذه الخصال اصلاح من الخصال الأخرى بالنسبة للمكلف - 00:13:45

فيجب تعين هذه الخصر ولكن الشرع لم يعين فالواجب هو الجميع هذه حجة المعتزلة من اصحاب القول الاول نعم مبني على وجوب رعاية الاصلاح وعلى ان ممنوعان ذلك شرعاً فعل ما شاء من - 00:14:09

وابهام هذا هو الرد على اه حجة بعض المعتزلة الذين قالوا بان جميع الخصال وجه فرد على الاحتجاج بان هذه الخصال اما متساوية في مصلحة العبد فيجب ان يكون الجميع واجباً واما ان تكون متفاوتة فيجب على الشرع التعين - 00:14:37  
ورد عليهم بان هذا الاستدلال مبني على قاعدة فاسدة وهي قاعدة رعاية الاصلاح بمعنى ان المعتزلة يقولون بان الله تعالى يجب عليه ان يراعي مصلحة العبد يجب فاوجبوا على الله مراعاة الاصلاح - 00:15:01

وكذلك مبني على قاعدة اعزالية اخرى وهي ان الحسن والقبح ذاتيان او بصفته المعتزلة يقولون بان الافعال تحسن وتتحقق بناء على ذواتها والصدق حسن لذاته والكذب قبيح لذاته وبعضهم من المعتزلة يقولون - 00:15:24

الصدق حسن لصفة قامت به والكذب قبيح لصفة قامت به وهو يقول هذا الاحتجاج والاستدلال مبني على قاعدتين قاعدة رعاية الاصلاح وقاعدة ان الحسن والقبح ذاتيان او مبنيان على صفة قامت بالفعل - 00:15:58

وكل من القاعدتين باطلة عندها اهل السنة والله سبحانه وتعالى لا يجب عليه الا ما اوجبه على نفسه سبحانه وتعالى ولا يلقي بالعبد ان يقول يجب على الله كذا وكذا - 00:16:24

والله تعالى يفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل وهم يسألون فلا يجب عليه الا ما اوجبه هو على نفسه كتب على نفسه الرحمة كتب على نفسه ان يقبل توبة التائب هو يوجب على نفسه ما شاء - 00:16:41

اما نحن العباد فواجبنا هو الطاعة والتسليم ولا نوجب على الله شيئاً وكذلك الحسن والقبح ليست مبنية على اه الصفات الذاتية وانما الحسن والقبح شرعاً بمعنى انه يستند الى الشرع والنقل - 00:17:01

صحيح العقل قد يدرك ان بعض الافعال حسنة وبعض الافعال قبيحة كما كان اهل الجاهلية يحسنون بعض مستحسن الشرع ويقبحون بعض ما قبحه الشرع فالعقل قد يدرك لكن العقل لا يستقل - 00:17:26

باتبات الاحكام الشرعية لا يقال هذا حلال وهذا حرام او هذا قبيح شرعاً وحسن شرعاً الا بدليل شرعي من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم او اجماع العلماء او القياس الشرعي الصحيح - 00:17:46

فهذا هو جواب المؤلف على هذا الاستدلال للاخير قالوا علم ما اوجب وما يفعل علم ما اوجب قالوا علم ما اوجب كان واجباً معيناً قلنا علمه تابع لايجابه وغيره - 00:18:05

والا وعلى خلاف لعلمه وعلى خلاف ما هو عليه الذي يعين ما لم معيناً قالوا هذه اشاره الى القول الثالث وهو ان الواجب واحد معين في علم الله سبحانه وتعالى. فرد عليهم الطوفي - 00:18:32

بان علمه تابع لايجابي بان علم الله سبحانه وتعالى تابع لايجابه. وما دام ان ايجابه غير معين فعلمه غير معين والصواب في في الجواب هو ان يقال بان هذا خارج عن البحث - 00:18:56

هذا الاستدلال خارج عن البحث لاننا لا نبحث في تعينه وابهامه في علم الله لما نبحث نحن ونقول هو مبهم يعني في ايش بعلم المكلفين بعلم المخلوقين نحن لا نبحث - 00:19:18

ان هذا معين في علم الله وغير معين. كل شيء الله سبحانه وتعالى يعلمه ما كان وما لم يكن لو كان كيف يكون والبحث انما هو في علمنا نحن الخلق - 00:19:35

نحن مكلفين هل هذا معين او ليس معين والجواب انه ليس معيناً ولهذا فالظاهر كما ذكر الجمهور ان الواجب يمكن ان يكون مخيراً وذلك اذا دل اللفظ عليه ولا محظوظ في ذلك - 00:19:48

وآ ويجب على المكلف الاتيان باصل الفعل ولكن يترك له الاختيار بين انواعه التي حددها الشرع والمرجع في ذلك هو اختيار المكلف

فان شاء ان يكفر عن اليمين باطعام عشرة مساكين او بكسوتهم او تحرير رقبة - 00:20:11

كلها سواء وللمكلف ان يختار ما شاء منها نعم الثانية وقت الواجب اما بقدر فعله وهو المضيق او اقل منه به خارج على تكليف على تكليف المحال او اكثر منه وهو الموسع - 00:20:35

في اوقات الصلوات عندنا له في اي اجزاء الوقت شاء ولا يجوز تأخيره الى اخر الوقت الا بشرط العزم على فعله ايه ولم يشترطه وانكر اكتر الحنفية موسع - 00:20:57

هذه المسألة الثانية من مسائل الواجب وهي مسألة الواجب الموسع بمعنى ان الواجبات التي اوجبها الشرع من حيث الوقت اما ان يكون مضيقا واما ان يكون موسعا ومن الناحية العقلية - 00:21:16

وهو ما بدأ به المؤلف الكلام قال وقت الواجب اما ان يكون بقدر الفعل بمعنى لا يزيد ولا ينقص بمجرد الانتهاء من الفعل ينتهي الوقت فهذا يسمى بالواجب المضيق - 00:21:41

مثل صوم رمضان صوم رمضان بمجرد غروب الشمس انتهى صيام اليوم صحيح وخرج وقت الصيام اذا دخل الليل خرج وقت الصيام فبمجرد الانتهاء من الفعل ينتهي الوقت هذا يسمى بالواجب المضيق مثل صيام رمضان - 00:21:58

قال واما ان يكون اقل منه اما ان يكون على قد على قدره واما ان يكون الوقت اقل من الفعل مثل ان يكلفه مثلا بصلة خمسين ركعة في دقيقة واحدة - 00:22:24

فهل يجوز هذا او لا يجوز قال هذا مبني على المسألة التي سبقت وهي مسألة التكليف بالمحال. هل يصح او لا يصح فاذا قلنا التكليف بالمحال لا يصح فلا يصح هذا لانه من المحال - 00:22:49

من حيث العادة واذا قلنا يصح لان المقصود قد يكون هو الابتلاء والامتحان فيصح التكليف بمثل هذا ويكون المقصود هل المكلف ينوي اه الطاعة ويأخذ بمقدمات الطاعة او انه يعاند - 00:23:07

اه الشارع في طلبه فهي مسألة مبنية على القاعدة السابقة او اكثر منه هذه صورة ثالثة يقول ان يكون الوقت اكثر من الفعل بمعنى ان المكلف بيباشر الفعل وينتهي منه - 00:23:25

ويبقى في الوقت فضلة يصح فيها ايقاع افعال اخرى من جنس هذا الفعل بالصلوات الخمس الان لان صلاة العشاء اربع ركعات يصلحها الانسان ولا تأخذ منه الا دقائق معدودة وبعد ذلك يبقى الوقت ممتدا - 00:23:45

يستطيع ان يصلح اخرى واخرى فهذا هو الواجب الموسع اذا الواجب الموسع هو الوقت الذي يزيد على على الفعل او هو الواجب الذي يزيد وقته على مقدار الفعل فهذا الواجب الموسع - 00:24:10

يقول المؤلف رحمه الله فعله في اي اجزاء الوقت شاء بمعنى ان وقت ايقاع الفعل مرده الى المكلف ان شاء يوقع الفعل في اول الوقت وان شاء في اوسطه وان شاء في اخره - 00:24:37

لكن لا يجوز له ان يؤخره عن اخر الوقت فهذا مرده الى اختياري المكلف لكن المؤلف رحمه الله يقول اذا اختار المكلف تأخير الواجب عن اول الوقت فانه يشترط في حقه شرط - 00:24:57

وهو العزم على الفعل في الوقت الثاني يعني لا يؤخرها عن الوقت الاول هكذا بدون ان يعزز على تأخيره للوقت الثاني بان هذا يناقض وجوبه لو جاز تأخير مطلقا بدون قيد - 00:25:26

خرج عن حد الوجوب ما صار واجبا صار مندوبا لان المندوب هو الذي يجوز تركه مطلقا واما الواجب فلا يجوز تركه مطلقا وانما مقيدا بوقت معين ولهذا قال يشترط فيه العزم. ان يعزز الانسان اذا دخل اول الوقت وارد ان يؤخره ان يعزز الانسان على فعله في الوقت الثاني - 00:25:50

قال ولم يشترطه ابو الحسين يعني ابو الحسين البصري من المعتزلة لم يشترط هذا الشر لم يشترط العزم على الفعل. وقال يجوز التأخير مطلقا وانكر اكتر الحنفية الموسعة يعني اكتر الفقهاء الحنفية - 00:26:18

انكروا الواجب الموسع وقالوا وقت الوجوب وآخر الوقت لماذا قالوا؟ لانه هو الوقت الذي لا يجوز التأخير عنه هو الوقت الذي لا يجوز

التأخير عنه ويأتم المكلف به وقالوا هذا دليل على انه هو وقت الوجوب - [00:26:43](#)

وهذا كما قال اكثر الحنفية او بعبارة ادق بعض الحنفي والمشهور عند الحنفية ان وقت الوجوب هو وقت ايقاع الفعل يعني المكلف اذا اوقعه بوسط الوقت فهذا هو وقت الوجوب - [00:27:15](#)

يقصدون بذلك ان الوقت الذي يتصل بالفعل هو وقت الوجوب عنده ليس اول الوقت ولا اخره اننا قلنا اخر الوقت هو وقت الوجوب معنى ذلك ان ايقاعه قبل هذا الوقت - [00:27:35](#)

من باب المندوبات والمندوب لا يسقط الوجه اذا قلنا بان اول الوقت هو وقت الوجوب معنى ذلك ان المكلف اذا اخره عن اول وقته فما اتي بالواجب نعم قلنا القطع بجواز قول السيد لعبدي افعل اليوم كذا في اي جزء - [00:27:51](#)

جئت منه وانت مطبع ان فعلت وعاصرم خرج اليوم ولم تفعل واياضا النص اه قيد بجميع الوقت فتخصيص بعضه بالايجاب تحكم. هذه حجة الجمهور على ان آآ الواجب الموسوع جائز عقلا وشرعيا - [00:28:19](#)

اما عقلا فلا يصبح عند جميع العقلاء ان يقول السيد لعبدي او يقول الاب لولده افعل اليوم كذا وكذا في اي جزء من الوقت ولكن لا تؤخره عن وقت كذا وكذا - [00:28:42](#)

او يقول الاستاذ لتلميذه اكتب هذا الدرس اليوم ان شئت اول النهار وان شئت او سطه لكن لا تؤخره عن غروب الشمس هذا حسن ولا قبيح هذا قال يا حسن عند جميع العقلاء - [00:28:59](#)

فليس هناك محذور يمنع من القول بالواجب الموسوع ثم الدليل الثاني وهو ما يدل على الجواز الشرعي هو النص كما قال فان النصوص التي جاءت في الواجب الموسوع لم تقيد بوقت معين - [00:29:15](#)

مثل قوله صلى الله اه سأله الاعرابي عن اوقات الصلاة فصل في اول الوقت وفي اليوم الثاني في اخر الوقت ثم قال عليه الصلاة والسلام الوقت ما بين هذين - [00:29:34](#)

الوقت ما بين هذين يعني هذين الحدين هذا اللفظ كما ترون لم يقيد لا باوله ولا باوسطه ولا باخره وانما قال ما بينهما فعندهما نأتي فنقول وقت الوجوب هو الاول ولا الاوسط ولا الاخر فنحن - [00:29:51](#)

قد خصصنا الدليل بلا مخصوص وهذا معنى التحكم هو القول بغير دليل كالخصوص بلا مخصوص والتقييد بلا بلا قيد شرعي والتحكم باطل لا يجوز شرعا فهذه حجة الجمهور على وجود الواجب الموصى - [00:30:13](#)

قالوا جواز الترك في بعض الوقت ينافي الوجوب فيه فدل على اختصاص الوجوب بالجزء الذي لا يجوز الترك فيه وهو اخره وجواز تقديم وجواز تقديم الفعل عليه رخصة كتعجيل الزكاة - [00:30:35](#)

هذه حجة الذين يعني انكرروا الواجب الموسوع استدلوا على قولهم بجواز الترك يعني ان المكلف لو دخل عليه وقت الصلاة هل يجوز له ان يؤخر الى وسط الوقت او اخره او لا يجوز - [00:30:55](#)

يجوز بالاتفاق قالوا جواز الترك هذا دليل على عدم الوجوب لأن الواجب لا يجوز تركه فلما جاز الترك بالاجماع دل على على ان الوقت ليس موسعا وانما يختص الوجوب باخر الوقت الذي لا يجوز تأخيره عنه - [00:31:17](#)

اذا دخل وقت الصلاة لك ان تصلي في الاول او في الاوسط ولكن لا يجوز ان تؤخره عن الاخرة قالوا هذا دليل على ان اخر الوقت هو وقت الوجود طيب يا جماعة لو صلى الانسان اول الوقت - [00:31:48](#)

قالوا هذه رخصة من الشرع يحصل بها الوجوه كتعجيل الزكاة مثل ما لو اخرج الانسان زكاته قبل اولا الحب بعد اكمال النصاب وقبل حوالين الحول حوله في رمضان مثلا فاخراج الزكاة - [00:32:05](#)

في شعبان او في رجب فهذا لا يأس به ويكون من باب تعجيل الزكاة كما اخذ النبي صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة سنتين فلا يأس بهذا فقالوا هذا من هذا الباب - [00:32:28](#)

اداء الصلاة مثلا في اول الوقت قالوا هذا من باب التعجيل بالواجب وهو رخصة قد يعترض على هذا بان النصوص الشرعية تدل على ان اول الوقت هو الافضل واؤل الوقت يسمى سبب الوجوب - [00:32:46](#)

فكيف يسمى رخصة هو الاصل الاصل في المكلف ان يصلى الصلاة في اول وقتها باعتبار ان دخول الوقت هو السبب والاسباب  
الاصل فيها اتصالها والمسببات الاصل فيها اتصالها بأسبابها - 00:33:09

مع اشتراط العزم على الفعل لا نسلم ترك الوجوب هذا رد من الطوفي على هؤلاء لأنهم استدلوا بجواز الترك على عدم الوجوب فقال  
لهم نحن ما قلنا بجواز الترك مطلقا - 00:33:33

لو قلنا جواز الترك بشرط العزم على الفعل في الثاني وهذا لا ينافي الوجوب فلا دليل لكم فيها نعم قالوا لا دليل في النص على  
وجوب العزم فايجابه زيادة على النص - 00:33:49

هذا استدلال منهم اخر واعتراض قالوا انتم تشرطون العزم من اين اتيتم بهذا الشر والنصر ليس فيه شرط العزم ويقول اقم الصلاة  
لدلوك الشمس الى غسق الليل ويقول الوقت ما بين هذين - 00:34:09

فمن اين اتيت بالشرط؟ بشرط العزم وانه يجوز التأخير عن الاول بشرط العزم هذه زيادة منكم والزيادة على النص عند الحنفية نسخ  
يعني يعتبر من باب النسخ للنص الاول والنسخ لا يصح الا بما هو اقوى من النص الاول - 00:34:31

لا بما هو اضعف منه قلنا ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وايضا لما حرم ترك الطاعة حرم ترك العزم عليها وفعل ما  
يحرم تركه واجب - 00:34:54

ومحظور الزيادة على النص كونه مسخا عنكم ونحن نمنعه هذا هو الجواب من المؤلف على هذا الاعتراض الاخير بأنه زيادة لا دليل  
عليها قال لا الدليل عليها هو قاعدة ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب - 00:35:12

ولا يتم الواجب في هذه الصورة الا اشتراط العزم فيكون العزم واجبا ثم قال القياس ايضا على العزم على ترك الطاعة كما انه يحرم  
على المكلف ان يعزم على ترك الطاعة - 00:35:32

كذلك يجب عكس وهو ان يعزم على فعل الطاعات وهو من باب القياس ايضا فعندها اذا قاعدة ما نأتي بالواجب وعندها ايضا قاعدة  
القياس واما قولكم بان زياحة على النص والزيادة على النص نسخ - 00:35:58

فممنوع يعني نحن لا نقبل هذه القاعدة ولا نقول بها فالزيادة على النص ليست نسخا وانما هي من باب البيان والبيان يجوز ان يكون  
بالاضعف لا يشترط فيه ان يكون بالاقوى - 00:36:18

كما نخصص الاية القرآنية بخبر الواحد او نخصص الحديث المتواتر بالقياس الصحيح ولا نسلم قولكم بان زياحة على النص نسخ  
قالوا ندب في اول الوقت لجواز تركه فيه واجب في اخره لعدم ذلك - 00:36:36

هؤلاء يقولون بأنه اه اول الوقت هو وقت ندب والدليل على هذا جواز الترك هذا هو اه علامة المندوب انه يجوز تركه وهو واجب في  
اخر الوقت لانه لا يجوز التأخير عنه - 00:37:05

لا يجوز ترك الفعل وتأخيره عن هذا قلنا قلنا الندب يجوز تركه مطلقا وهذا بشرط العزم على فعله فليس بندب بل موضع في اوله  
مضيق عند بقاء قدر فعله هذا هو الجواب من المؤلف - 00:37:30

قال الندب في اول الوقت بجواز الترك هذا غير صحيح لأن جواز الترك هنا مقيد بشرط وهو العزم على الفعل في الزمن الثاني  
وبالتالي لا ينطبق عليه حد الندب لأن الندب يجوز فيه الترك مطلقا - 00:37:53

اما هذا يجوز الترك فيه بقيده وفرق بينهما فليس هو اذا من باب الندب وانما هو من باب الواجب الموضع متى يصير مضيقا اذا ما  
بقي من الوقت الا قد ايقاع الفعل - 00:38:14

ويتضيق الوقت مثلا وقت صلاة الفجر اذا بقي لطلع الشمس مقدار ركعتين وهنا يتتحول الواجب الموضع الى واجب ايش مضيق  
ويجب على المكلف ايقاعه فيه مثل قضاء المرأة مثلا لرمضان شهر رمضان موضع الى رمضان الآخر - 00:38:34

اذا كان عليها ثلاثة ايام وبقي من من شعبان ثلاثة ايام فيصير واجب مضيق في حقه ما هو واجب موضع يجب عليها ان تصوم هذه  
الايات للثلاث نعم. قالوا لو غفل عن العزم ومات لم يعصي - 00:38:58

قالوا يعني الفريق الآخر الذين انكروا الواجب الموضع قالوا لو ان المكلف ما استحضر العزم هذا لم يتتبه له غفل عنه ومات فانه لا يعد

عاصيا لماذا؟ لجواز التأخير من الشرع جوز له التأخير فلا يموت عاصيا - [00:39:19](#)

وهذا دليل على انه دليل على ان اول الوقت ليس وقت وجوب قلنا لان الغافل غير مكلف حتى لو تنبه له واستمر على تركه عصى الجواب ان الغافل غير مكلف يعني هذا لا دليل فيه - [00:39:44](#)

لان الغفلة بمعنى النسيان وعدم التنبه وعدم التذكر هذا عذر يعذر به هذا الانسان فهو لم يعصي لا يعد عاصيا اذا مات في اول الوقت مثلا لا يعد عاصيا لانه ما ما تنبه له - [00:40:06](#)

كان ناسيا وهو معذور لنسيانه وعدم تذكره ولكننا نقول بأنه لو تنبه للعزم واستمر على عدم النية على عدم العزم قال يموت عاصيا لماذا؟ لان العزم على الفعل في الزمن الثاني شرط واجب - [00:40:28](#)

وقد تركه واصر على تركه فالخلاصة اذا ان جمهور العلماء يقولون بالواجب الموسوع وان آآ دخول الوقت هو سبب الوجوب ولكن يجوز للمكافف الواجب الموسوع ان يفعله في اول الوقت او اوسعه او اخره المهم انه لا يجوز له ان يؤخره عن اخر الوقت - [00:40:55](#)  
واذا اخره عن اول الوقت فيعزم على فعله في الزمن الثاني او الثالث نعم المسألة الثالثة اذا مات في اثناء الموسوع قبل فعله وضيق وقته لم يتم عاصيا لان واعلى مباحا - [00:41:23](#)

وهو التأخير الجائز فيقال انما جاز بشرط سلامنة العاقبة انا نقول ذلك غيب فليس علينا وانما الشرط العزم والتأخير الى وقت يغلب على ظنه البقاء اليه ولو اخره مع ظن الموت قبل الفعل عصى اتفاقا - [00:41:41](#)

فلو لم يتم ثم فعله في وقته فالجمهور على انه اداء وقوعه في وقته فقال القاضي ابو بكر قضاء لانه انه تضيق عليه بمقتضى ظنه بمقتضى ظنه الموتى قبل فعله - [00:42:00](#)

فعله بعد ذلك وفعله بعد ذلك خارج عن الوقت المضيق. طيب هذه المسألة الثالثة وهي مسألة اذا توفي المكافف في اثناء الواجب الموسوع هل يعد عاصيا او مطينا فذكر في هذه المسألة قيادا مهما - [00:42:18](#)

وهو قوله قبل فعله وضيق وقته قبل فعلي وضيقه. يعني دخل وقته صلاة العشاء مثلا ثم في اول الوقت توفي الرجل فليعد عاصيا هنا اثما جواب لا لماذا؟ قال لانه فعل مباح - [00:42:47](#)

التأخير عن اول الوقت جائز سرعة لانه واجب موسوع وسع الشرع فيه واجاز له التأخير الى اخر الوقت لكن بهذا الشرط الذي ذكره قبل ضيق وقته اما اذا مات بعد ان ضاق الوقت عنه - [00:43:17](#)

الفعل فيما يموت عاصيا لانه اخر الواجب عن وقته ثم قال بأنه لا يعترض على هذا الكلام ولا يقول الانسان بأنه يجوز له التأخير بشرط سلامنة العاقبة. وما دام ان العاقبة لم تأتى سليمة فهو اثم - [00:43:35](#)

قال لا يصح ان نقول هذا لماذا؟ لان سلامنة العاقبة يعني يعرفها احد لا يعرفه احد الانسان لا يدرى بعد دقيقة ماذا يصير وسلامنة العاقبة غيب. يعني لا يعلمها الا الله سبحانه وتعالى. والانسان غير مكلف - [00:43:59](#)

بهذا ولا يستطيع اصلا ان يتتحقق من هذا وانما الشرط العزم والتأخير الى وقت يغلب على ظنه البقاء اليه هذا من الضوابط بمعنى انك تؤخر ولكن اذا غلب على ظنك البقاء اليه - [00:44:19](#)

اما اذا غلب على ظن المكافف انه يموت في اخر الوقت او تيقن هذا حده مثل بعض من يحكم عليه بالقصاص مثلا والاعدام وحددوا له الساعة الفلانية في الوقت الفلاني سيتم - [00:44:41](#)

اقامة حد القصاص على قتلها حدا او قصاص فهل يجوز له التأخير الجواب لا يجوز له التأخير ويصير مضيقا في حقه لو اعطيوه موعد في وسط الوقت العشاء مثلا يدخل الساعة الثامنة والنصف - [00:45:00](#)

قانون الساعة التاسعة سنقيم عليك الحد وهنا بالنسبة لهذا المكافف يتتحول الواجب الموسوع الى مضيق ولا يجوز له تأخير الصلاة الى هذا الوقت بل يجب عليه ان يؤدي الصلاة في اول وقتها - [00:45:28](#)

ثم اورد مسألة متعلقة بها وهي ولو اخره مع ظن الموت قبل الفعل عصى اتفاق يعني اذا ظن الموت او تيقنه واخره عن هذا فهو عاص باتفاق العلماء لانه صار مضيق - [00:45:48](#)

فلو لم يموت ثم فعله في وقته يعني غلب على ظنه مريض بالسرطان وكذا وقال الاطباء سيموت هذا فيه في الساعة الفلانية وهذا قصر وما صلى قبل هذا الوقت قال ما دام واجب موسع - 00:46:10  
ابا اخرها مع انه يظن انه سيموت في هذا الوقت او يتيقن الموت. ومع هذا قصر وآخره ثم لم يتمت قالوا له ترى اخرنا موعد اقامه القصاص الى الى غد - 00:46:36

او اخلف ظن الاطباء وعاش بعد هذا الوقت طيب بعد ذلك اذا جاء يصلبي تصلي قوان ولا اداء؟ ها اذا صلى بعد ذلك صلاته تعتبر اداء ولا قضاء جمهور قالوا هو اداء - 00:47:00

ما دام انه يصلبي في وقته ما خرج الوقت فصلاته تعتبر اداء فالعبرة ليس بظنه وانما العبرة ببقاء الوقت ما دام الوقت باقي فصلاته اداء وليس قضاء ونسب الى القاضي ابي بكر - 00:47:26  
باقلان انه قضاء لماذا قال لانه تضيق عليه بمقتضى ظنه الموت قبل فعله ففعله بعد ذلك خارج عن الوقت المضيق فعزى الى القاضي ابي بكر الباقياني ان صلاته بعد ذلك تعد قضاء - 00:47:52

لماذا؟ لأن العبرة عنده بظن المكلف وهو قد ظن ان اخر الوقت هو كذا وقد الزم وجوب نية القضاء وجوب وقد الزم وجوب القضاء وهو بعيد لا قضاء في وقت اداء - 00:48:13

وانه لو اعتقاد قبل الوقت عصى بالتأخير وله التزامه ومنع وقت الاداء في الاول تعصيته في الثاني لعدوله عما ظنه الحق ظن مناط التعبد بدليل عدم جواز تقليد المجتهد مثله - 00:48:38

وقد الزم هذا ذكر من المؤلف ان جمهور الزموا الباقياني بلوازم تدل على فساد قوله ما هي هذه اللوازم لزموا الاول قال الزم وجوب نية القضاء وهو بعيد يعني لو لو عد هذا قضاء كما يقول الباقيان - 00:49:00

للزم على هذا المكلف اذا صلى ان ينوي القضاء قال الجمهور هذا بعيد مع وجود الوقت وبقائه كيف يسمى قضاء والوقت لا يزال باقيا وسيأتي في باب الاحكام الوضعية ان القضاء فعل العبادة خارج الوقت المقدر له شرعا - 00:49:22  
وان الاداء هو فعل العبادة في وقتها المقدر لها شرعا والوقت هنا باقي بعيد ان ينوي القضاء بهذه الصلاة ثم قالوا له يلزم انه لو اعتقاد قبل الوقت انقضاه عصى بالتأخير - 00:49:49

يعني لو اعتقاد ان الوقت هو في الساعة الفلانية ثم اتضح بعد ذلك ان هذا الذي حدده هو قبل دخول الوقت اصلا فيلزم على قوله ان يكون عاصيا بهذا. ان يأثم - 00:50:08

لانه اعتقاد ان الوقت الفلاني هو وقت خروج الصلاة وبعد حين اتضح انه الصلاة اصلا ما جاء وقته فتعصيته هنا في هذه الصورة بعيدة ايضا يعني الحكم عليه بأنه عاصي في هذه الصورة - 00:50:25

بعيد ايضا ويلزم على قوله بالقضاء هذه اللوازم الفاسدة التي تدل على فساد القول المؤلف دافع عن الباقياني وقال وله التزامه يعني له ان يقول لهم انا التزم هذه اللوازم - 00:50:43

واقول بأنه ينوي القضاء واقول بأنه يعصي في هذه الصورة لأن العبرة انما هو بالظن بظن المكلف كما قلتم في مسألة المجتهد ان المجتهد لا يقلد مجتهدا اخر في مسألة اجتهاد فيها - 00:51:03

لان لأن العبرة بظنه هذا يعني قوله والظن مناط التعب يعني الشرع تعبد بالظن في بظنه في هذه المسائل لا بظن غيره الطوفي يدافع عن الباقياني بان له ان يتلزم هذه - 00:51:22

باللوازم وهذه اللوازم كما يعني ذكر الجمهور انها لوازم بعيدة وغير مقبولة ان يقال له تنوي القضاء مع بقاء الوقت واما هذا الظن الذي اشار اليه الطوفي والقاعدة تقول لا عبرة بالظن البين خطأ - 00:51:45

يعني الظن اذا بان خطأ فلا عبرة به. هذا هو الاصل فظنوا هنا غير معتبر ما دام اتضح خطأ هذا الظن اما المجتهد ما يقلد مجتهدا اخر هذا اذا لم يتضح له خطأ ظنه - 00:52:05

اما اذا ظن شيء ثم اتضح له خطأ في هذا الاجتهاد وصواب المجتهد الآخر يأخذ بقول مجتهد الآخر الله اليكم قال رحمه الله الرابعة

ما لا يتم الواجب الا غير - 00:52:24

واليد في الكتابة وحضور الامام والعدد في ها ليس بواجب الا على تكليف المحالف هذه المسألة الرابعة من مسائل الواجب وهي قاعدة ما لا يتم الواجب الا به هل هو واجب او ليس بواجب - 00:52:42

يعني اذا توقف ايقاع الواجب على شيء على فعل اخر لم يصرح به النص فهل يكون هذا الشيء الآخر واجبا بالواجب الاول وبالنص الاول او لا المؤلف فصل في هذه المسألة - 00:53:07

وقال ما لا يتم الواجب به اما ان يكون غير مقدر عليه يعني لا يدخل تحت قدرة الانسان واما ان يكون مقدورا عليه اي داخلا في استطاعته وقدرته غير المقدر عليه ما هو مثل ماذا - 00:53:28

مثل له قال كالقدرة واليد في الكتابة كالقدرة يعني اذا قلت اكتب يا فلان بالكتابه هذه يحتاج الى وجود يد وتحتاج الى وجود قدرة بهذه اليد على الكتاب - 00:53:47

هذا شرط عقلي يدل عليه العقل لكن هل تستطيع انت ان تخلق يدا وتوجد القدرة فيها على الكتابة يوم لا يعني هذا ليس داخل في مقدور المكلف كذلك حضور الامام - 00:54:12

والعدد في الجمعة حضور الامام بالجمعة ووجوده وكذلك وجود العدد بالجمعة عند من يشترط العدد كالاربعين عند الحنابلة وهذا ايضا غير مقدر لك بالنسبة بالنسبة لك انت ايها الموكل المكلف - 00:54:30

يعني ليس بمقدورك ان تحضر هذا العدد او ان تحضر الامام فهذه الصورة قال ليس بواجب اذا كان هذا الفعل غير مقدر عليه فليس بواجب عند جميع العلماء الا على تكليف المحال الا اذا قلنا - 00:54:55

بان المحال يجوز التكليف به كما في المسألة السابقة وان المقصود بذلك الابتلاء وليس الابتلاء وهنا يتوجه القول لكن كما عرفنا الاصل ان الشريعة لا تأتي بالتكذيب المحال. وبناء عليه فلا تجب هذه المقدمة - 00:55:26

التي لم ينص عليها الشرع لماذا؟ لانها غير مقدرة عليها في الاصل بقيت الصورة الثانية يقول او مقدر يعني اما ان يكون ما يتوقف عليه الواجب مقدورا عليه يعني داخلا - 00:55:48

تحت قدرة الانسان واستطاعته فهنا قال هذا الفعل مقدر عليه اما ان يكون شرطا بهذا الفعل او ليس بشرط فان كان شرطا كالطهارة للصلة طهارة شرط في صحة الصلاة اجماع الفقهاء - 00:56:05

والسعى الى الجمعة سعي يعني المشي الى صلاة الجمعة هذا في مقدور الانسان وهو شرط عقلي لا يمكن ان تصلي الجمعة في الجامع الا اذا مشيت اليه فهو واجب هذا معنى قولهما لا يتم الواجب الا به - 00:56:32

فهو واجب يعني بالنص الاول ولا يحتاج الى نص جديد فالاب اذا قال لابنه مثلا اثنتي بالكتاب من الدور الاعلى ليس للولد ان يقول ما امرتني بصعود الدرج والسلة ما في نص - 00:57:04

وقلت لي اصعد السلم والدرج واثنتي بالكتاب لو قال هذا ي يحتاج الى ما يوقظ عقله طيب لا يحتاج الى هذا لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب لا يحتاج الى ان الى ايجاب جديد - 00:57:30

المؤلف يقول ان لم يصرح بعدم ايجابه يعني الا اذا جاء النص بن هذه المقدمة ليست واجبة لانه اذا جاءنا نص بن المقدمة ليست واجبة سمعا وطاعة وهكذا اذا جاء النص بایجابه فلا خلاف فيه بين العلماء - 00:57:54

مثل السعي الى الجمعة جاء النصب ولا اذا نودي للصلة يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله. خلاص ويجي يقول لي والله لا ما في نص اني انا امشي للمسجد - 00:58:16

واوجب على الجمعة لكن ما اوجب على المشي الى المسجد اوجب على الحج لكن ما قال لي سافر واشتري تذكرة وما في ظاهرية ان لم يصرح بعدم ايجابه والا لم يكن شرطا هذا هو الدليل. والا لم يكن شرطا يعني نحن نتكلم عن شرط مثل - 00:58:33

اعرض الصلاة والمشي بالنسبة لل الجمعة هذا شرط ولا لا يمكن عقلا ان تصلي الصلاة في المسجد بعيد عنك الا اذا ايش الا اذا مشيت اليه فهذا شرط عقلي فنحن نتكلم عن شرط - 00:58:59

لا يمكن ان يكون شرطا اذا قلت بأنه ليس بواجب يعني كانك تقول يجب عليك ان تحج بالنسبة للشخص البعيد يجب عليك ان تحج الكعبة ولا يجب عليك ان تمشي اليها - 00:59:22

ينفع هذا وينفع هذا فاذا ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ان كان شرطا طيب فضة فان قيل الخطاب استدعاء المشروط فاين دليل اين دليل يعني هذا الاعتراض - 00:59:42

واعتراف ظاهري اعتراض النص انما فيه ايجاد الصلاة اذا قمت الى الصلاة مثلا او صلوا قال لنا صلوا او قال خلينا في الاية والله على الناس حج البيت ويغتصب المعترض وان الله اوجب الحج لكن ما اوجبه - 01:00:03

فيه السفر ولا السعي ولا ركوب الطائرة والسيارة ونحو ذلك فانتم توجبون شيئا بلا دليل ما في دليل هذا معنى هذا الاعتراض قلنا وجوب لازم للمشروط الامر باللازم والزم الامر بالملزوم - 01:00:29

اذا كان والاصل عدمه وان لم يكن شرطا لم يجب خلافه. طيب هذا الرد عليه الرد على هذا الاعتراض ان يقال في دليل على على الايجاب والالزام وهو دلالة الالتزام - 01:00:52

نوع من انواع الدلالات يسمى بدلة الالتزام فالامر بالملزوم امر باللازم فاذا امرني بالحج فهو امر باللازم وهو السفر اليه وبالتالي اذا امرني بالصلاحة فالامر بالصلاحة امر بالوضوء وامر بالسعي الى الصلاة - 01:01:12

دليل موجود وهو دلالة الالتزام وهي دلالة صحيحة معتبرة والا كان تكليفا بالمحال والاصل عدمه يعني اذا رفضنا دلالة الالتزام كان من باب التكليف بالمحال ان تقول له حج الكعبة - 01:01:43

واذا تركت الحج عاقبتك ثم تقول له ولا يجب عليك ان تمشي وتسافر الى الكعبة طيب كيف يحج اذا ما سافر ومشي اليه هذا هو المحال الاصل عدم التكليف نعم - 01:02:02

وان لم يكن شرطا لم يجب خلافا وان لم يكن شرطا يعني هذه المقدمة وهذا الفعل اذا لم يكن شرطا شرط مثل الطهارة للصلاحة كما عرفت لكن اذا لم يكن شرطا بان كان سببا مثلا - 01:02:18

مثل ان تمسك جزءا من الليل بصيام النهار او ان تغسل جزءا من الرأس لاستيعاب الوجه فهذا الجزء اذا لم يكن شرطا فهل يكون واجبا او لا اشار الى الخلاف بين العلماء - 01:02:38

فقال لم يجب خلافا للاكثرين. يعني ان اكثر العلماء قالوا هو واجب وهذا مذهب الجمهور ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب سواء كان شرطا ام سببا ام غير ذلك - 01:03:02

كل ما يتوقف عليه فعل الواجب وايقاعه هو واجب ولا يحتاج الى نص خاص بايجابي قالوا لابد منه فيه قالوا يعني الجمهور لابد منه فيه لا بد منه بمعنى انه لا يتم - 01:03:20

هذا الواجب وايجاده الذي اوجبه الشرع الا بهذا فكيف لا يجب نعم كنا لا يدل على الوجوب والا لوجبت نيته ولزم تعقل ولزم تعقل وعصي بتركه بتقدير امكان فتياكه اورد في هذا الموضع - 01:03:45

اعترافا على حجة الجمهور بان قولكم هذا تلزم عليه لوازم غير صحيحة واللازم غير الصحيح يدل على عدم صحة القلب ما هي هذه اللوازم قال لو كان واجبا لوجبت نيته - 01:04:13

والنية ليست واجبة لوجبت نية هذا الفعل الذي هو مقدمة للواجب والثاني قال ولزم تعقل الموجب له يعني تعقل وتصور من اوجبه وعصي بتركه بتقدير امكان انفكاكه يعني يلزم عليه - 01:04:37

اننا لو فرضنا انفكاك هذا الجزء عن الواجب وتركه يكون عاصيا لانكم قلتم هو واجب وهذا ليس بعاصم يعني لو فرضنا انفكاك اخر جزء من الليل عن اول جزء من النهار في الصيام - 01:05:01

ثم امسك من اول جزء في النهار طوفي وقولي يلزمكم ان تجعلوه عاصيا لانكم انتم قلتم امساك اخر جزء من الليل واجب فتركه على تقدير يعني على فرض انفصالة جعلتموه عاصيا - 01:05:23

وهذا لا يصح فاذا قولكم هذا قال يلزم عنه هذه اللوازم الفاسد والجواب ان هذا غير لازم ان هذا غير لازم كل هذه اللوازم ليست

بازمة مسألة التعصية ليست لازمة لانه لا يمكن انفكاك بينه - [01:05:47](#)  
يعني هذه مسألة فرضية انت تفرض انه كونوا عاصيا لو امكن انفصاله وهذا غير ممكن ان عادت لان الزمن وانتقال النهار الى الليل  
والليل الى النهار ما في حد دقة والثانية في هذا الوقت ذهب الليل - [01:06:13](#)  
وجاء النهار لان لا تبقى مرحلة اختلط فيها الليل بالنهار ويسمى الغلس في لغة العرب فهذه مسألة افتراضية يعني اما من حيث الواقع  
فمحال عادة ان يتصور انفكاك اخر جزء من الليل عن اخر جزء من النهار - [01:06:35](#)  
الخلاصة ان جمهور العلماء يقولون ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب مطلقا سواء كان هذا الفعل شرطا ام كان سببا وسواء كان شرطا  
عقليا ام شرطا شرعا وسواء كان سببا عقليا ام سببا شرعيا - [01:07:00](#)  
لا يفرق الجمهور بين هذه المقدمة والدليل واضح هو دلالة الالتزام اننا لو لم نوجبه لضاع الواجب وما تحقق لان هذا الواجب لا يتحقق  
اذا الا بهذا الفعل فهذه قاعدة مفيدة في مسائل كثيرة لم يرد فيها النص - [01:07:23](#)  
ولكن الواجبات تتوقف عليها فلا تحتاج الى نص يأتينا انسان ظاهري ويقول ما في نصفين الدليل اتولي دليل من كتاب الله وسنة  
رسوله على ان هذا واجب ويلغى دلالة الالتزام - [01:07:43](#)  
وقوله هذا سيؤدي الى اسقاط الواجبات الشرعية وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى وصحبه وسلم الله اليكم هذا سائل يقول  
هل الخلاف حول الواجب الموسوع وبين من يقول من باب صلاة الجمعة - [01:08:01](#)  
وهل يخرج من هذا خلاف من قال صلاة الجمعة ما لها علاقة بصلة الجمعة لان من يقول بصلة الجمعة هو لا يقول بوجوب ايقاعها  
في زمان معين ويقول هي الصلاة هي موسعة - [01:08:26](#)  
والجمعة واجبة عند الحنابلة خلافا للجمهور ويررون ان الجمعة واجبة سواء وقعت هذه الجمعة في اول الوقت من في وسطه ام  
في اخره ولا تعارض ولا تعلق بين وجوب الجمعة وبين - [01:08:47](#)  
اذا توسيع الوقت الله اليكم هذا سائل يقول هل يجوز هل يوجد مختصر روضة ايش تبغى بمختصر مختصر يعني هو مختصر  
ومصغر لا يصغر كما يقولون يعني فضة اليكم هذا سائل - [01:09:09](#)  
يافقون اهل السلف في بالايش بالاصول الفقهية ايه وفي الاحكام الفقهية ام هم المعتزلة بالنسبة للاصول الاشاعرة يافقون اهل  
الاثر والحديث بمسائل كثيرة من الاصول حجية القرآن حجية السنة حجية الجماع حجية القياس - [01:09:36](#)  
لا يخالفون اهل الاثر والحديث في اه اكثرا هذه الاصول لكن ينفردون ببعض المسائل اه ويختلفون فيه اهل الحديث والسنن يخالفونه  
في هذه المسائل وهي مسائل معدودة معروفة عند العلماء - [01:10:08](#)  
اما بالنسبة الفروع يعني الاشاعرة هم بالفروع وليسوا خارجين عن المذاهب الفقهية المعروفة فاصولهم هي اصول الشافعي او اصول  
امام احمد او اصول الحنفية اصول المالكية وهم في الفروع لا يخرجون عن هذه - [01:10:33](#)  
المذاهب السننية المعروفة ولكنه في الاصول نعم يعني في بعض المسائل قد يخالفوه كما ان المعتزلة قد يخالفون اهل السنة في  
بعض الاصول كما عرفنا بعض المسائل اليوم مبنية على قاعدة - [01:10:57](#)  
ااا وجوب رعاية الاصلاح او قاعدة التحسين والتقبیح العقلی نعم هذا سائل يقول ما حكم ثمرة في قال وهل عليه شيء ما حكم ايش ما  
حكم الذي من اعتمد في شوال وهل عليه شيء - [01:11:15](#)  
مع العلم بان لما اعتمد لم يكن على يقين انه يحج هذا العام ولم يبني شيئا الا انه يعتمد وهو وهو يقيم ذهب للعلم وزن اه  
جمهور الفقهاء يرون - [01:11:36](#)  
ان المحرم اذا اعتمد في شيء من اشهر الحج واقام ولم يسافر سفرا تقصير فيه الصلاة ثم جاء الحج فحج من عامه ذلك فانه يكون  
متمتعا وتلزمته الفدية هذا مذهب جمهور الفقهاء - [01:11:54](#)  
هذه سيارة بل توجد زكاة راتب الشهيد فليحسب على ما ما يصرف منه اخر العام وكم هو على كل حال يعني الرواتب الشهرية هذه  
اذا حال عليها الحول وبلغت نصابا وجبت فيها الزكوة - [01:12:18](#)

لكن بعض الفقهاء وسع على المسلمين في هذا بمعنى انه اجاز ضم بعضها الى بعض في في مسألة الحول دفعا للمشقة عن المكلف لأن المكلف لو حسب كل راتب حسب له حولا معنى ذلك انه في كل شهر - [01:12:40](#)

سيزكي وهذا فيه مشقة على الانسان انه في كل شهر يخرج زكاة يحصي امواله ويحصي ديونه ثم يزكي ما ما فضل منها ولكنه يكتفي بالحول الاول يعني اول راتب استلمه مثلا في شهر رمضان - [01:12:59](#)

خلاص بعد ذلك في رمضان القادم يزكي كل ما عنده من المال حتى راتب الشهر الاخير ويكون هذا من باب تعجيل الزكاة في الشهور التي لم يحل عليها الحول وهذا ايسرا على الانسان - [01:13:20](#)

غير الله احمد كتير قتيل ولا قتيل فاضية وحتى هذى طيب من يمثل لما لا يتم الواجب الا به فهو واجب نزيد مثلا له جديدة تفضل اخي السفر الى الحج - [01:13:41](#)

بارك الله ضده من الذي خالف الواجب المخير وما سبب خلافى هناك من انكر الواجب المخير وقال جميع الخصال واجبة منهم وما حجتهم؟ نعم يا شيخ ايوه ينافي ان لفظ الوجوب ينافي لفظ - [01:14:43](#)

التخييد طيب اتفضل ياسر وهو الواجب المضيق عندما يقول الفقهاء هذا واجب مضيق هو الذي لا يمكن ايقاع غيره في هذا الوقت لكن هو نفسه هل يمكن ايقاعه يمكن بمعنى ان يكون الوقت بقدر - [01:15:38](#)

بقدر الفعل بلا زيادة ولا نقص اتفضل يا اخي طيب مثال على الواجب الموسع مثل على الواجب الموسع ومن قال به نعم كالصلوات الخمس. ومن قال باثبات الواجب الموسع ها - [01:16:26](#)

جمهور العلماء تفضل يا اخي وصلى الله وبارك - [01:17:07](#)